

مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة

وليد زكريا صيام وعادل محمد سريع

أستاذ مشارك ومحاضر

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

الجامعة الهاشمية وجامعة آل البيت

المملكة الأردنية الهاشمية

(قدم للنشر في ١٤٢٦/٦/٢٨هـ وقبل للنشر في ١٤٢٧/١/١٣هـ)

المستخلص. هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة. وتحديد ما إذا كان التزام الشركات بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر يرتبط بالمتغيرات التالية (صافي الأصول الثابتة وصافي المبيعات السنوية للشركة، المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة للقائمين على العمل المحاسبي في هذه الشركات)، إضافة إلى التعرف على الصعوبات التي تحد من الالتزام بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتصميم استبانة، تم توزيعها على المديرين الماليين ونوابهم ورؤساء الأقسام المحاسبية في عينة عشوائية من الشركات بلغ قوامها (٢٧) شركة، حيث تم توزيع (٨١) استبانة أي بمتوسط ثلاث استبانات لكل شركة، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة والقابلة للتحليل (٦٣) استبانة أي ما نسبته (٧٧,٨٪) من الاستبانات الموزعة.

وبتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، تم التوصل إلى النتائج التالية:

* هناك التزام من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

* عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر وصافي أصولها الثابتة، وصافي مبيعاتها السنوية، وعدد سنوات الخبرة والمؤهل العلمي للقائمين على العمل المحاسبي.

* هناك بعض الصعوبات التي تواجهها الشركات الصناعية المساهمة العامة وتحد من تطبيقها لقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر، أهمها: عدم إشارة مدققي الحسابات في تقاريرهم لمدى التزام الشركات بمتطلبات المعيار، وضعف برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

مقدمة

نظرًا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها البيانات المالية المنشورة كمصدر معلوماتي لمتخذي القرارات في ظل العولمة الاقتصادية، واتساع أسواق رأس المال، والتسارع التكنولوجي، وتزايد التجارة البينية بين الدول، فإن وجود معايير المحاسبة الدولية أصبح أمرًا ملحقًا في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ إن معايير المحاسبة الدولية تمثل مرجعًا ذا أهمية في دنيا المال والأعمال للقائمين على العمل المحاسبي، مع مراعاة ألا تكون هذه المعايير متحيزة تستعمل لمصلحة دول على حساب غيرها.

وقد اكتسبت معايير المحاسبة الدولية أهميتها نتيجة لغياب التوحيد والتنسيق المحاسبي، واختلافه من دولة إلى أخرى. ففي ألمانيا مثلاً تبلغ فترة استهلاك الأصول الثابتة غير الملموسة خمس سنوات، في حين تسمح الولايات المتحدة الأمريكية استهلاك مثل هذه الأصول ضمن فترة زمنية لا تتجاوز أربعين سنة. وفي هولندا يتم تقييم الأصول الثابتة بقيمتها الاقتصادية، أو قيمة الإحلال في

مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة ... ١٠٥

حين يتم تقييمها في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام التكلفة التاريخية. وتسمح اليابان بعمليات تمهيد الدخل، حيث تسمح للشركات بتحميل بعض البنود على قائمة الدخل بصورة اختيارية مثل: الاستهلاك والديون المعدومة (كيسو وويجانت، ١٩٩٩م، ص٤٧).

وقد شهدت منشآت الأعمال - بما فيها الأردنية - في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالمعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC)، حيث ألفت التغييرات السياسية في الآونة الأخيرة بظلالها على العلاقات الاقتصادية الدولية ودعمت الاتجاه نحو آفاق التكامل الاقتصادي، ونتيجة لذلك فقد ازداد عدد الشركات متعددة الجنسية مما استوجب الانسجام مع المعايير المحاسبية الدولية كأساس للعمل المحاسبي.

وإيماناً من المشرع الأردني بأهمية الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية فقد أوجب في المادة رقم (١٨٤) من قانون الشركات المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧م، والمادة رقم (١٦) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عام ٢٠٠٤م أن تلتزم جميع الجهات بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية.

وتعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ إنشائها على إعداد وتطوير المعايير المحاسبية الدولية، وكان المعيار السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة "Property, Plant and Equipment" أحد المعايير التي أصدرتها هذه اللجنة. حيث يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والآلات والمعدات، ويلزم بتطبيق القواعد الواردة فيه ما لم يكن هناك معيار محاسبي دولي يتطلب أو يسمح بمعالجة محاسبية أخرى.

مشكلة الدراسة

نظراً لكبر حجم الأصول الثابتة في الشركات الصناعية المساهمة العامة، وظهور بعض المشكلات في قياس هذه الأصول وتقييمها بدقة، والإفصاح عنها في غياب الأسس الواضحة التي تلتزم بها الشركات في القياس والتقييم والإفصاح، فإن مشكلة الدراسة تكمن في تحديد مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، وتحديد ما إذا كان هذا الالتزام يتأثر ببعض المتغيرات المستقلة كصافي الأصول الثابتة، وصافي المبيعات السنوية للشركة، ودرجة التأهيل العلمي للقائمين على العمل المحاسبي في هذه الشركات وسنوات خبرتهم. والتعرف على الصعوبات التي تحد من التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

أهداف الدراسة

نظراً لكبر حجم الأصول الثابتة وأهميتها بالنسبة للشركات الصناعية، فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة وأهم المعوقات التي تحول دون الالتزام التام بمتطلباته.

ويمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- (١) قياس مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر.
- (٢) تحديد ما إذا كان التزام الشركات بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر يرتبط بمتغير صافي الأصول الثابتة في هذه الشركات.
- (٣) تحديد ما إذا كان التزام الشركات بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر يرتبط بمتغير صافي المبيعات السنوية في هذه الشركات.

(٤) تحديد ما إذا كان التزام الشركات بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر يرتبط بمتغير المؤهل العلمي للقائمين على العمل المحاسبي في هذه الشركات.

(٥) تحديد ما إذا كان التزام الشركات بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر يرتبط بمتغير عدد سنوات الخبرة للقائمين على العمل المحاسبي في هذه الشركات.

(٦) التعرف على الصعوبات التي تحد من التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر.

أهمية الدراسة

نظرا لكون الأصول الثابتة من المتوقع الاحتفاظ بها لأكثر من فترة زمنية من أجل استخدامها في إنتاج السلع والخدمات، أو بقصد تأجيرها وتحقيق الإيرادات، فإنه من الواجب إعطاؤها أهمية خاصة مقارنة ببقية الأصول. حيث تتمتع الأصول الثابتة بأهمية كبيرة من وجهة نظر الشركات الصناعية، إذ إنها تمثل المحرك الرئيسي لعمليات هذه الشركات، لذا فإن وجود معيار يحدد قواعد تسجيلها وقياسها ومتابعتها يعد في غاية الأهمية.

ومن هنا جاءت أهمية المعيار المحاسبي السادس عشر لتنظيم العمليات الخاصة بهذه الأصول، وأهمية قياس الالتزام بتطبيق قواعد هذا المعيار من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

فرضيات الدراسة

بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة وللإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة، يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى: لا تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الأصول الثابتة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ومدى التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي مبيعات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ومدى التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي للقائمين على العمل المحاسبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ومدى التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الخبرة للقائمين على العمل المحاسبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ومدى التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

الفرضية السادسة: لا توجد صعوبات تحد من التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

ومن الجدير بالذكر أنه تم أخذ صافي الأصول الثابتة وصافي المبيعات كمتغيرين مستقلين، إذ إن متغير صافي الأصول الثابتة يعد المتغير الأساسي عند الحديث عن معيار الأصول الثابتة، فمن المتوقع أنه كلما زاد حجم الأصول الثابتة ازداد الاهتمام بتطبيق قواعد تحكم قياس الأصول الثابتة وتقييمها

والإفصاح عنها، مما يعني ازدياد الاهتمام بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر. كما أن صافي المبيعات يتوقع أن يرتبط بصافي الأصول الثابتة، إذ إن القوة الإيرادية والتشغيلية للشركات يفترض أن ترتبط بحجم صافي الأصول العاملة والتي منها الأصول الثابتة مما يستوجب الاهتمام بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (٨٤) شركة في نهاية عام ٢٠٠٤ م.

وقد وضع الباحثان الشرطين التاليين لاختيار عينة الدراسة:

- ١- ألا يقل حجم صافي الأصول الثابتة للشركة عن خمسة ملايين دينار أردني.
- ٢- أن يكون قد مضى على تأسيس الشركة عشر سنوات على الأقل في نهاية عام ٢٠٠٤ م.

وعليه فقد بلغ حجم عينة الدراسة ممن انطبق عليها الشرطان السابقان (٢٧) شركة. ويعود اختيار الباحثين للشركات الصناعية إلى أن هذه الشركات هي الأكثر استخداماً للأصول الثابتة مقارنة مع غيرها من الشركات.

أساليب جمع البيانات

إضافة إلى الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، فقد قام الباحثان بالرجوع إلى التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات عينة الدراسة للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٤م لاستخراج البيانات المتعلقة بإجمالي الأصول الثابتة وحجم المبيعات السنوية لهذه الشركات. كما قاما بتطوير استبانة خاصة لهذه الدراسة بالاستناد إلى الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة وتم توزيعها على الأفراد المعنيين بالإجابة عليها، وأعيد استلامها باليد، الملحق (١).

وتكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام، هدف الأول منها إلى جمع بيانات ديموغرافية عن الأشخاص المجيبين على الاستبانة (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي)، وذلك للاطمئنان إلى توفر المعرفة اللازمة لدى المجيبين بمحتويات الاستبانة وقدرتهم على إجابة أسئلتها، إضافة إلى قياس تأثير بعض هذه المتغيرات على مدى التزام الشركات -موضع الدراسة- بمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر.

أما القسم الثاني فقد هدف إلى قياس مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة السادس عشر، وذلك من خلال تجزئته إلى تسع مجموعات مقاسة كلا منها بمجموعة من العناصر وبعده أسئلة.

وهدف القسم الثالث من الاستبانة إلى قياس أهم الصعوبات التي تحد من التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة السادس عشر.

ويمكن تلخيص أقسام الاستبانة، والأسئلة المخصصة لقياس كل متغير من متغيرات الدراسة في الجدول (١).

وقد تمت صياغة القسمين الثاني والثالث من الاستبانة بشكل يساعد على سهولة القياس، حيث اعتمد مقياس ليكرت بدرجاته الخمس (موافق إلى حد كبير جداً، موافق إلى حد كبير، موافق إلى حد متوسط، موافق إلى حد قليل، موافق إلى حد قليل جداً) وأعطيت هذه الإجابات الدرجات (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي.

جدول (١). أقسام الاستبانة والأسئلة التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة.

الأسئلة التي تقيس المتغير	المتغير	أقسام الاستبانة
(١) (٢) (٣) (٤)	المؤهل العلمي التخصص العلمي المستوى الوظيفي عدد سنوات الخبرة في مجال العمل الحالي	القسم الأول
(٧-٥)	بيانات عن الاعتراف بالأصول الثابتة وقياسها	الجزء الأول
(١٠-٨)	بيانات عن مكونات تكلفة الأصول الثابتة	الجزء الثاني
(١٣-١١)	بيانات عن التصنيع الداخلي للأصول الثابتة	الجزء الثالث
(١٨-١٤)	بيانات عن استبدال الأصول الثابتة	الجزء الرابع
(٢٥-١٩)	بيانات عن النفقات اللاحقة لحيازة الأصول الثابتة	الجزء الخامس
(٣٩-٢٦)	بيانات عن إعادة تقييم الأصول الثابتة	الجزء السادس
(٤٩-٤٠)	بيانات عن استهلاك الأصول الثابتة	الجزء السابع
(٥١-٥٠)	بيانات عن توقف الأصول الثابتة عن الاستخدام واستبعادها	الجزء الثامن
(٧١-٥٢)	بيانات عن الإفصاح عن الأصول الثابتة	الجزء التاسع
(٧١-٥)	مدى التزام الشركات الصناعية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر بصفة عامة	الأجزاء التسعة
(٧٨-٧٢)	الصعوبات التي تحد من التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر	القسم الثالث

وقد اعتمد الوسط الحسابي الفرضي (٣) عند تحليل النتائج، وتم إعطاء الوزن النسبي وفق المقياس التالي لمتوسط إجابات الأفراد المجيبين على العبارات الواردة في القسمين الثاني والثالث من الإستبانة. والتي تقيس مدى التزام الشركات الصناعية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر والصعوبات التي تحد من الالتزام بها:

الوزن النسبي	الوسط الحسابي
التزام إلى حد كبير جدا	أكثر من ٤,٢٥ - ٥
التزام إلى حد كبير	أكثر من ٣,٥ - ٤,٢٥
التزام إلى حد متوسط	أكثر من ٢,٧٥ - ٣,٥
التزام إلى حد قليل	أكثر من ٢ - ٢,٧٥
التزام إلى حد قليل جدا	٢ فأقل

ولاختبار مدى مصداقية نتائج الاستبانة والارتباط بين أسئلتها تم عرضها على مجموعة من الزملاء أساتذة الجامعات في الأقسام المحاسبية والمهنيين المختصين في الأقسام المحاسبية في بعض الشركات بهدف تحكيمها وإبداء آرائهم حول سلامة صياغتها وترابط فقراتها، إضافة إلى استخدام تحليل المصدقية (الاعتمادية) Reliability analysis لحساب معامل ارتباط ألفا كرونباخ وتبين أن قيمته تعادل (٣,٨١٪) تقريبا، وحيث إنها تزيد عن النسبة المقبولة (٦٠٪) (Amir and Sonderpandian, 2002) فإن ذلك يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة، والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تقييم الأصول الثابتة وأسس استهلاكها، إلا أن الباحثين لم يقعا على دراسة تتناول قياس مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر، ويمكن عرض الدراسات السابقة على النحو التالي:

دراسة قام بها عبدالرحيم وآخرون (عبدالرحيم وآخرون، ١٩٩٧م) بهدف اختبار مدى اتفاق السياسات المالية التي تطبقها الشركات الكويتية لقياس وتقييم الأصول الثابتة مع ما تقضي به المعايير المحاسبية الدولية. وقد توصل الباحثون إلى العديد من النتائج، أهمها: أن الممارسات المحاسبية الفعلية للشركات الخاضعة

للدراصة لا تتفق في جوانب عدة مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، مما يؤثر على قياس وتقييم الأصول الثابتة، وترى بعض الشركات أن صعوبة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يرجع إلى عدم توافر المحاسبين القادرين على فهم وتطبيق هذه المعايير.

ويرى الربيدي (الربيدي، ١٩٩٨م) في دراسته بعنوان: "تعديل إهلاك الأصول الثابتة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية" إن تعديل مصروف الإهلاك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية سيؤدي إلى قياس كل من الإيرادات والمصروفات بوحدات نقدية متجانسة في قوتها الشرائية. وأن تقييم العقارات والمعدات والمباني، واحتساب إهلاكها على أساس التكلفة التاريخية يعتبر ملائما عندما تكون مستويات الأسعار ثابتة.

وتوصل الرضا (الرضا، ٢٠٠٤م) من خلال دراسته لمدى توافق أسس إهلاك الأصول الثابتة بموجب أسس النظام المحاسبي الموحد السوري (٢٨٧) مع معايير المحاسبة الدولية إلى عدم توافق هذه الأسس مع ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية الخاصة بإهلاك الأصول الثابتة، وأن التزام شركات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي بتطبيق قسط إهلاك عن الأصول الإنتاجية المستهلكة دفتريا والتي مازالت قيد التشغيل بمعدل (٥٠٪) من القسط الأساسي يخل بمبدأ الاستمرارية وقابلية المقارنة والقياس الموضوعي.

ويؤكد عبودي وآخرون (Aboody, et al., 1998) أن إعادة تقييم الأصول الثابتة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية في الشركات البريطانية يعد وسيلة لقياس الأداء المستقبلي لهذه الشركات، ومنحها ميزة تنافسية في الانتشار في الأسواق العالمية.

ويشير مالوين (Maloain, 2001) إلى أن هناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد سياسة الأصول الثابتة وهي: العمر الإنتاجي للأصل، والصيانة والإصلاحات، وسياسة الإهلاك، ورأي الخبراء، والخبرة السابقة،

والتنبؤ، كما يؤكد على أن التطور التكنولوجي من أهم العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب العمر الإنتاجي للأصول الثابتة.

وتوصل هيرمان (Hermann, *et al.*, 2002) من خلال المقارنة بين مفهوم القيمة العادلة ومفهوم التكلفة التاريخية للممتلكات والآلات والمعدات بناء على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، إلى أن استخدام مفهوم القيمة العادلة للممتلكات والآلات والمعدات يفوق التكلفة التاريخية كأساس في التقييم بناء على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وأوصت هذه الدراسة بأن تستفيد الولايات المتحدة من التطبيقات المحاسبية الدولية من خلال إعادة الاعتبار لمفهوم القيمة العادلة للممتلكات والآلات والمعدات كما هو معمول به في دول أخرى من العالم.

ويرى الصيغ (الصيغ، ٢٠٠٢م: ٩٤ و ٩٥) أن التطبيقات المحاسبية في الدول النامية قد تتبنى معايير المحاسبة الدولية على الرغم من أن بعض هذه المعايير قد لا تتفق مع بعض المتطلبات البيئية في هذه البلدان. مشيراً إلى أنه لا ضرر من قيام الدول النامية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ريثما تعد معايير محاسبية إما على مستوى الدول النامية، أو على مستوى المجموعات الإقليمية فيها كالمجموعة العربية، والمجموعة الإسلامية، والدول الإفريقية... إلخ. وسيؤدي وجود هذه المعايير إلى دعم المركز التفاوضي لهذه الدول لدى (IASB) عند مشاركة ممثلي تلك الدول في إعداد المعايير المحاسبية الدولية، كما سيدعم موقفها في تعاملها مع المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات.

وفي دراسة عن مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة السعودية المتداولة: الواقع والتحديات، يشير الهواوي (الهواوي، ٢٠٠٣م) عند مقارنته لمعيار الأصول الثابتة السعودي مع معيار المحاسبة الدولي السادس عشر إلى أن هناك نقاط اتفاق بين المعيارين في العديد من المتطلبات، مثل: المعالجة

المحاسبية المتعلقة بمعالجة بنود الأصول الثابتة، والوصف العام لبنود الأصول الثابتة، وأساس القياس المستخدم في القوائم المالية لبنود الأصول الثابتة وبيان حركة بنود الأصول الثابتة خلال الفترات المعروضة، والقيود المفروضة على بنود الأصول الثابتة، والأثر الناتج من الأصول الثابتة على الدخل للفترات المعروضة، والتأثيرات الهامة على بنود الأصول الثابتة خلال الفترات المعروضة. في حين كان معيار الأصول الثابتة السعودي أكثر تشدداً من معيار المحاسبة الدولي السادس عشر في متطلبات أخرى، مثل: أسباب العدول في معالجة الأصول الثابتة عن الطريقة التي يتطلبها المعيار، والآثار المترتبة على التغيير عن تطبيق طريقة المعيار.

كما توصل الهواوي (الهواوي، ٢٠٠٣م) من خلال دراسته الميدانية، التي هدفت إلى الوصول إلى مؤشر لدرجة التزام الشركات المساهمة السعودية المتداولة في تطبيق مستوى الإفصاح المطلوب لكل معيار من معايير المحاسبة السعودية من خلال أخذ عينة عشوائية من القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية المتداولة لعام ٢٠٠٢م مكونة من (١٥) شركة تمثل ما نسبته (٢٥٪) من الشركات الستين المتداولة التي تطبق معايير المحاسبة السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، إلى أن المتوسط الحسابي البسيط لدرجة التزام الشركات المساهمة السعودية المتداولة بمستوى الإفصاح الخاص بمعيار الأصول الثابتة السعودي يبلغ (٧٣٪).

كما أكد جمعة (جمعة، ٢٠٠٤م) في دراسته لمعايير المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث ملاءمتها وفعاليتها، على ضرورة أن يتم الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تم وضعها في تلك الدول، والتي تكون أكثر ملاءمة وفعالية لمتطلبات بيئة دول الخليج العربية، إذ تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الدول.

ويشير بهجت (بهجت، ٢٠٠٥م) إلى أن مصداقية أسواق المال تتعزز من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في أسواق المال بالصورة الكافية وفي الوقت المناسب ودون تأخير. كما تتعزز المصداقية من خلال وجود طرف ثالث مستقل ومؤهل وموضوعي يراجع المعلومات الرئيسية التي تقدم للمستثمرين في أسواق المال ويبيد رأيه فيها، وهذا هو الدور الذي تلعبه مهنة المحاسبة والمراجعة في أسواق المال وتعزيز مصداقيتها وبالتالي استقرارها. مؤكداً على ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية، مشيراً إلى أن الإفصاح المحاسبي يتأثر بكمية ونوعية المعلومات التي تطلبها معايير المحاسبة كحد أدنى، وكذلك المعلومات المكملة التي تجعل القوائم المالية غير مضللة والتي يمكن أن تشتمل على العديد من المعلومات المالية وغير المالية التي تسهل فهم حقيقة المركز المالي، ونتائج أعمال المنشأة وتزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. ويصل في نهاية ورقته إلى موضوع الأزمات المالية والدروس المستفادة منها ليؤكد أن من هذه الدروس المستفادة أهمية الالتزام بمعايير المحاسبة باعتبارها الإطار العام الذي ينظم مهنة المحاسبة، ويزيد من أهميتها في الاقتصاد الوطني.

وعلى الصعيد المحلي، فقد أولى المشرع الأردني موضوع المعايير المحاسبية الدولية أهمية خاصة، حيث جاء في المادة (١٨٤) من قانون الشركات المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧م وتعديلاته ما يلي:

(أ) يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة.

(ب) يصدر الوزير بالتنسيق مع الجهات المهنية المختصة التعليمات اللازمة لضمان تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأصولها المتعارف عليها بما يحقق أهداف هذا القانون ويضمن حقوق الشركة ومساهميها.

ج) تطبق معايير وقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها، والمعتمدة من الجهات المهنية المختصة.

كما نصت المادة (١٦) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية عام ٢٠٠٤م على وجوب اعتماد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، وأن على جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة إعداد بياناتها المالية وفقاً لهذه المعايير.

الإطار النظري

تعود فكرة تدويل المعايير المحاسبية إلى المؤتمرات الدولية للمحاسبين، حيث انعقد أول هذه المؤتمرات في مدينة لويس عام ١٩٠٤م ثم توالى المؤتمرات الدولية للمحاسبين لمناقشة وضع مهنة المحاسبة إجمالاً والمعايير المحاسبية خصوصاً. ويمثل المؤتمر الدولي التاسع المنعقد في باريس سنة ١٩٦٧م أول محاولة جادة لتدويل المعايير المحاسبية، إذ تمخض عنه تشكيل هيئة عمل دولية، أوصت بتشكيل لجنة التعاون الدولي لمهنة المحاسبة (ICCAP) (International Coordination Committee for Accounting Profession)، وهذه الأخيرة أقرت إنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) (International Accounting Standards Committee) في نيسان (أبريل) ١٩٧٣م (Rueschhoff, 1976: 144-145).

ومن الجدير بالذكر أن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ليست الهيئة الوحيدة التي تعمل على إعداد المعايير المحاسبية لتطبيقها على المستوى الدولي، إذ إن هناك العديد من الهيئات التي تعمل على إعداد المعايير المحاسبية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي نذكر منها على سبيل المثال: المجموعة الأوروبية (EC) (European Community)، والمنظمة الدولية للتعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) (Organization of Economic and Co-Operation).

(International Development)، ومجلس اتحاد المحاسبين الدولي (IFAC) (International Federation of Accountants Committee)، وجمعية المحاسبة لدول أمريكا اللاتينية (IAA) (Inter-America Accounting Association)، واتحاد محاسبي آسيا والباسفيك (CAPA) (Confederation of Asian and Pacific Accountants)، واتحاد المحاسبين الآسيويين (AFA) (Asian Federation of Accountants)، والاتحاد العربي للمحاسبين والمراجعين العرب.

وتمثل (IASB) هيئة خاصة مستقلة تعمل على توحيد المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية بواسطة منشآت الأعمال في مختلف دول العالم (IASB, 1996:7). وقد أنشئت في حزيران من سنة ١٩٧٣م من قبل الهيئات المهنية في كل من استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وإيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية (Mackenzie, 1976:137)، وقد بلغ عدد أعضائها ثمانية عشر عضوا ومائة هيئة محاسبية من سبع وثمانين دولة، يمثلون ما يربو على مليون محاسب يعملون في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والتعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة والوحدات الحكومية (Pacter, 1996:1).

أما عن دواعي إعداد المعايير المحاسبية الدولية، فيمكن القول أن هناك العديد من العوامل التي دعت إلى إيجاد المعايير المحاسبية الدولية، منها: ظهور وتزايد الشركات متعددة الجنسية، ونمو أسواق المال العالمية، وتزايد حجم التجارة العالمية، هذا فضلا عن الأثر الإيجابي لهذه المعايير في تسهيل مقارنة البيانات المالية وتخفيض تكلفة معالجة المعلومات المحاسبية، وانسيابية الاستثمار بين البلدان، وحماية المستثمرين في أسواق المال الخارجية، والتقليل من فرص التلاعب بنتائج الأعمال، والمركز المالي، وزيادة ثقة المستخدمين في البيانات المالية، ومن ثم توفير فرص متكافئة لتحديد أسعار عادلة لأسهم الشركات، وتسهيل إجراءات إدراج أسهم تلك الشركات في مختلف الأسواق (الصبيح، ٢٠٠٢م:٨٦).

ويورد دوبان (Douban, 1994: 43-44) عددا من العوامل التي تبين الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية، منها: تضيق الاختلاف والتنوع في المعالجات المحاسبية المتبعة في الشركات، وحماية المستثمرين في الأسواق المالية الخارجية، وخلق بيئة أعمال متحدة وتسهيل التجارة الدولية والاستثمار فيها، والمساعدة في تحقيق المقارنة بين البيانات المالية للشركات المحلية والدولية وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين في مصداقيتها.

وتعرف الأصول الثابتة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) على أنها الأصول التي تستخدم في مجال الإنتاج، وتصنف بأنها طويلة الأجل وتعمل على زيادة المنافع المستقبلية ويمكن قياسها بدقة (Barry, et al., 2002).

ورغم عدم اشتراط معايير المحاسبة الدولية استخدام طريقة معينة لاستهلاك الأصول الثابتة، إلا أنها تشترط أن تكون طريقة الاستهلاك المستخدمة منتظمة، أي أن الثبات في استخدامها يعتبر أمرا ضروريا دون اعتبار لمستوى ربحية الشركة، وذلك حتى تتوافر إمكانية المقارنة لنتائج أعمال الشركة من فترة إلى أخرى.

وتعتبر المحاسبة عن الأصول الثابتة الملموسة من المعالجات التي ركزت معايير المحاسبة الدولية عليها، حيث أفردت لها معيارا مستقلا، وهذا المعيار هو معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالمعالجة المحاسبية عن الممتلكات والآلات والمعدات Property, Plant, and Equipment.

وقد تم اعتماد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر في شهر آذار عام ١٩٨٢م، وفي كانون الأول من عام ١٩٩٣م تم تعديل المعيار كجزء من مشروع مقارنة البيانات المالية وتحسينها. وفي حزيران ١٩٩٨م تم تعديل مختلف فقرات معيار المحاسبة الدولي السادس عشر (المعدل عام ١٩٩٣م)، بحيث يصبح هذا المعيار نافذ المفعول للبيانات المالية السنوية التي تغطي الفترات التي تبدأ في الأول من حزيران ١٩٩٩م وما بعد هذا التاريخ.

وتضمنت فقرات معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة (٦٨) فقرة تناولت الهدف من إصداره، والجوانب المختلفة فيما يتعلق بالمبلغ الذي يجب أن تسجل به الأصول الثابتة مبدئياً عند اقتنائها، وكيفية إظهار التغيرات في القيمة بعد حدوث التملك في الحسابات، والمسائل المتصلة بكل من الزيادة في القيمة، أو الانخفاضات المحتملة منها بسبب نقص قيمتها.

ومن أبرز قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر كما جاءت في معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ما يلي:

- * يهدف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والآلات والمعدات.
- * يجب تطبيق هذا المعيار في المحاسبة عن الممتلكات والآلات والمعدات وذلك ما لم يوجد معيار محاسبي دولي آخر يتطلب أو يسمح بمعالجة محاسبية أخرى.
- * حدد المعيار للممتلكات والآلات والمعدات بأنها الأصول الثابتة الملموسة التي:
 - يحتفظ بها المشروع من أجل استخدامها في إنتاج السلع والخدمات، أو بقصد تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية.

- من المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة زمنية.

- * يجب أن يتم قياس بنود الممتلكات والآلات والمعدات التي يتم الاعتراف بها كموجودات على أساس تكلفتها.

* تتكون تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات من سعر شرائه بما في ذلك الرسوم الجمركية على الواردات وضرائب الشراء غير المستردة، وأية تكاليف مباشرة متكبدة لوضع الأصل في حالة التشغيل جاهزا للاستخدام في الغرض المحدد له بعد استبعاد الخصم التجاري وأي خصومات أخرى.

* لا تعتبر التكاليف الإدارية والتكاليف غير المباشرة العامة، وتكاليف بدء العمل، وتكاليف ما قبل الإنتاج من مكونات تكلفة الأصل ما لم تكن ضرورية

لوضع الأصل في حالة التشغيل، أما خسائر التشغيل الأولية المتكبدة قبل أن يحقق الأصل مستوى الأداء المخطط له فيتم الاعتراف بها كمصروف.

* لا يدخل ضمن تكلفة الأصل المصنع داخليا المبالغ غير العادية الناتجة من تلف المواد أو الأجور أو أية مواد مستهلكة في الإنتاج.

* يمكن أن يتم الحصول على أصل من الممتلكات والآلات والمعدات عن طريق تبادله مع بند مشابه من الأصول من حيث الاستخدام وخطة العمل وله قيمة عادلة مشابهة. كما يمكن أن يباع بند الممتلكات والآلات والمعدات مقابل حصة ملكية في أصل مشابه. وفي هاتين الحالتين، بما أن عملية كسب الإيراد لم تتحقق بالكامل فلا يعترف بمكسب أو خسارة العملية. و عوضا عن ذلك تكون تكلفة الأصل الجديد هي نفس القيمة المرحلة للأصل المتنازل عنه، علما بأن القيمة العادلة للأصل المستلم قد توفر الدليل على أن هناك انخفاضا في قيمه الأصل المتنازل عنه. وفي مثل هذه الحالات يجب تخفيض قيمة الأصل المتنازل عنه وتسجيل الأصل الجديد بهذه القيمة المنخفضة. أما فيما يتعلق بتبادل الأصول الثابتة غير المتشابهة، فتقاس تكلفة الأصل بالقيمة العادلة للأصل المستلم، والتي تعادل القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه معدلة بمبلغ النقدية أو ما يعادله.

* تضاف النفقات اللاحقة العائدة لبند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات التي تم الاعتراف بها للقيمة الدفترية لهذا البند، إذا كان من المحتمل أن ينشأ عن تلك المنفعة منافع اقتصادية للمنشأة في المستقبل تزيد عن تلك المنافع المقدرة وفقا لمعايير الأداء الأصلي لذلك البند، ويجب الاعتراف بأية نفقات لاحقة أخرى كمصروفات تحمل للفترة التي حدثت فيها.

* عندما يعاد تقييم أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات، فإنه يجب إعادة تقييم كامل للصنف الذي ينتمي إليه البند المعاد تقييمه.

* عندما تزداد القيمة الدفترية للأصل نتيجة لإعادة التقييم، يجب أن تضاف الزيادة إلى حقوق المالكين تحت عنوان فائض إعادة التقييم، ولكن يجب الاعتراف بزيادة إعادة التقييم كدخل في حدود ما اعترف به كمصروف سابق نتيجة لانخفاض في إعادة التقييم لنفس الأصل.

* عندما يتم تخفيض قيمة الأصل الدفترية نتيجة لإعادة التقييم فإنه يجب الاعتراف بالتخفيض كمصروف. ولكن يجب تحميل أي تخفيض إعادة التقييم المتعلقة به في الحدود التي لا يتجاوز فيها التخفيض المبلغ المحفوظ به في فائض إعادة التقييم بخصوص ذلك الأصل.

* يجب توزيع القيمة القابلة للاستهلاك لبند الممتلكات والآلات والمعدات بطريقه منتظمة خلال حياته الإنتاجية، ويجب أن تعكس طريقة الاستهلاك نمط استخدام المشروع للمنافع الاقتصادية في الأصل، ويجب الاعتراف باستهلاك كل فترة كمصروف. أما فيما يتعلق بطرق الاستهلاك، فلم يلزم المعيار باتباع طريقة محددة بل ترك ذلك لتقدير المنشأة، ولكن أوجب اتباع الطريقة التي تستخدم من فترة مالية لأخرى. وإذا تم تغيير طريقة الاستهلاك، فقد أوجب المعيار الإفصاح عن ذلك مع ذكر أسباب التغيير، وبيان أثر ذلك على القوائم المالية.

* يجب شطب أي بند من الممتلكات والآلات والمعدات من الميزانية العمومية عند استبعاده أو سحبه من الخدمة، وعندما لا يتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من البند المستبعد.

* يجب تحديد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن توقف استخدام أو استبعاد بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات، والاعتراف بهذه المكاسب أو الخسائر إما كدخل أو كمصروف في بيان الدخل.

* يجب الإفصاح في البيانات المالية لكل صنف من الممتلكات والآلات والمعدات عما يلي:

- أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة الدفترية.
- طرق الاستهلاك المستخدمة.
- الأعمار الإنتاجية أو معدلات الاستهلاك المستخدمة.
- إجمالي القيمة الدفترية ومجمع الاستهلاك في بداية الفترة ونهايتها.
- الإضافات والاستبعاد في قيمة الأصول واستهلاكها.
- الضمانات المقدمة للالتزامات الناشئة في الاقتراض لتمويل شراء الأصل.
- السياسات المحاسبية المتعلقة بالتكاليف المقدرة لترميم موقع الأصول بعد إزالتها.
- الأساس المستخدم لإعادة تقييم الأصول الثابتة.
- الأصول الثابتة المتوقفة عن العمل مؤقتاً.
- المبلغ الإجمالي لقيمة الأصول المستهلكة بالكامل والتي ما زالت قيد الاستخدام.
- المبلغ المسجل بقيمة الأصول الموقوفة عن العمل بانتظار بيعها.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول العربية قد وضعت معايير خاصة بها، مثل المملكة العربية السعودية، حيث توجد لديها معايير خاصة بها صادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ومن هذه المعايير معيار الأصول الثابتة الصادر عام ١٤٢٢هـ والمقابل لمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر. وقد أشارت الفقرات (١٢٩-١٣٩) من معيار الأصول الثابتة السعودي إلى وجوب الإفصاح عن:

- السياسات المحاسبية المستخدمة لقياس وإثبات الأصول الثابتة وعرضها في القوائم المالية.
- طرق الاستهلاك المستخدمة.
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة ومعدل استهلاكاتها.
- التغيرات في القيمة الدفترية التي حدثت خلال الفترة المالية.
- الأصول الثابتة التي عليها قيود بما في ذلك طبيعة وقيمة تلك القيود.

- الأصول الثابتة المرهونة كضمان لقاء مطلوبات بما في ذلك طبيعة وقيمة الضمان.
- قيمة الأصول الثابتة قيد الإنشاء مع إيضاح طبيعتها (قيد الإنشاء).
- قيمة الالتزامات التي تعاقدت عليها المنشأة لحيازة أصل ثابت.
- التغيير في طريقة الاستهلاك وأثره والأسباب التي أدت إليه.
- إذا قررت المنشأة استبعاد أصل من أصولها الثابتة فيتعين أن تفصح عن نوع وصافي القيمة الدفترية للأصل المقرر استبعاده وتاريخ قرار الاستبعاد.
- تكاليف تمويل الأصول الثابتة المرسلة ومعدل رسملتها.

أساليب تحليل البيانات

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

* أساليب الإحصاء الوصفي: حيث تم إيجاد الوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، ونسبة التأثير للتعرف على خصائص الأفراد المجهين على أسئلة الاستبانة ومدى تشتت الإجابات.

* اختبار T-test: تم استخدام هذا الاختبار لفحص إمكانية قبول أو رفض فرضيات الدراسة التي تقيس مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر.

* اختبار التباين الأحادي (one way anova): تم استخدام هذا الاختبار لبيان أثر صافي الأصول الثابتة، وحجم المبيعات السنوية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الالتزام بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر.

* اختبار كاي تربيع (X^2): تم استخدام هذا الاختبار لبيان أثر المتغيرات الشخصية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة (المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة) على الالتزام بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر.

تحليل إجابات الاستبانة واختبار الفرضيات

بعد تحليل البيانات في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها تم التوصل إلى ما يلي:

خصائص الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة:

يتضح من تحليل نتائج القسم الأول من الاستبانة (جدول (٢)) أن ما نسبته حوالي (٩٠٪) من الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة هم من حملة درجة البكالوريوس و(١٠٪) هم من حملة درجة الماجستير، مما يعني أن كافة الأفراد المجيبين هم من حملة درجة البكالوريوس كحد أدنى، وهذا يعني أنهم مؤهلون تأهيلاً أكاديمياً ملائماً.

ناهيك عن توزيع التخصص العلمي للأفراد المجيبين بين العلوم المالية والمصرفية وإدارة الأعمال والاقتصاد والمحاسبة وإن كان تركزه في المحاسبة (٧١٪) تقريباً، وهذا مؤشر باتجاه قدرة المجيبين على فهم أسئلة الاستبانة، واحتمال تفرسهم في فهم المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها، وفهم المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة وكيفية تقييمها.

كما يلاحظ أن ما نسبته تقريباً (٧٦٪) من الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة هم من ذوي المواقع الوظيفية المتقدمة، والتي تسهم في اتخاذ القرارات في الشركات، إذ يشغلون منصب مدير مالي أو نائب مدير مالي أو رئيس قسم محاسبة في شركاتهم.

ومما يعزز الثقة بالنتائج المحصل عليها أن المجيبين يتمتعون بخبرة عالية في مجال عملهم الحالي، إذ تبلغ نسبة من يتمتعون بخبرة لا تقل عن ٦ سنوات حوالي (٦٧٪) وهي نسبة مرتفعة.

مما سبق يتضح توافر المعرفة لدى المجيبين بمعايير المحاسبة الدولية بصفة عامة ومعياري المحاسبة الدولي السادس عشر وتطبيقاته بصفة خاصة، وقدرتهم على فهم أهمية الالتزام بقواعد هذا المعيار وإجابة أسئلة الاستبانة.

جدول (٢). خصائص (البيانات الديموغرافية) الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة.

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
١ -	المؤهل العلمي	دبلوم كلية مجتمع فأقل	—	—
		بكالوريوس	٥٧	٩٠,٥٪
		ماجستير	٦	٩,٥٪
		دكتوراه	—	—
		أخرى	—	—
		المجموع	٦٣	١٠٠٪
٢ -	التخصص العلمي	محاسبة	٤٥	٧١,٤٪
		إدارة أعمال	٩	١٤,٣٪
		اقتصاد	٣	٤,٨٪
		علوم مالية ومصرفية	٦	٩,٥٪
		أخرى	—	—
		المجموع	٦٣	١٠٠٪
٣ -	المسمى الوظيفي	مدير مالي	٢١	٣٣,٣٪
		نائب مدير مالي	٩	١٤,٣٪
		رئيس قسم المحاسبة	١٨	٢٨,٦٪
		محاسب	١٥	٢٣,٨٪
		أخرى	—	—
		المجموع	٦٣	١٠٠٪
٤ -	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل الحالي	أقل من ٣ سنوات	١٥	٢٣,٨٪
		من ٣ إلى أقل من ٦ سنوات	٦	٩,٥٪
		من ٦ إلى أقل من ٩ سنوات	١٢	١٩٪
		من ٩ إلى أقل من ١٢ سنة	٣	٤,٨٪
		١٢ سنة فأكثر	٢٧	٤٢,٩٪
		المجموع	٦٣	١٠٠٪

اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى: لا تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (٥-٧) من الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات الاعتراف بالأصول الثابتة وقياسها.

جدول (٣). الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات الاعتراف بالأصول الثابتة وقياسها.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة التأثير %
٥-	يتم الاعتراف بالأصول الثابتة عندما يكون: من المحتمل أن يحقق استخدام الأصل منافع اقتصادية مستقبلية.	٤,٠٥	١,١٢	٢٧,٦٠	٨٠,٩٥
٦-	من الممكن قياس تكلفة الأصل بدقة.	٤,٣٣	٠,٨٦	١٩,٧٦	٨٦,٦٧
٧-	يتم قياس بند الأصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية.	٤,٤٨	٠,٥١	١١,٤٣	٨٩,٥٢
	العبارات (٥-٧) مجتمعة المتعلقة ببيانات الاعتراف بالأصول الثابتة وقياسها.	٤,٢٩	٠,٨٣	١٩,٣٣	٨٥,٧١

نلاحظ من الجدول (٣) أن هناك التزامًا كبيرًا جدًا من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ببيانات الاعتراف بالأصول الثابتة الواردة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (٤,٢٩) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (٣)، وبلغت نسبة التأثير

للأسئلة مجتمعة (٨٥,٧١٪) وهي أعلى من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة (٦٠٪)، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (٠,٨٣) وبلغ معامل الاختلاف للأسئلة مجتمعة (١٩,٣٣٪) وهو أقل من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة (٥٠٪) وهذا يدل على انسجام واضح وقلة التباين بين إجابات الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة.

ويوضح الجدول (٤) الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر، فيما يتعلق ببيانات قياس مكونات تكلفة الأصول الثابتة.

جدول (٤). الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات قياس مكونات تكلفة الأصول الثابتة.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف٪	نسبة التأثير٪
٨-	تضاف إلى قيمة الأصل قيمة الفوائد المترتبة على تمويل هذا الأصل في حالة الاقتراض.	٣,٩٥	١,٠٧	٢٧,١١	٧٩,٠٥
٩-	لا تعد التكاليف الإدارية العامة بالشركة جزءاً من تكاليف الأصل.	٤,٠٠	١,١٤	٢٨,٥١	٨٠,٠٠
١٠-	لا تعتبر تكاليف بدء العمل وتكاليف ما قبل الإنتاج جزءاً من تكاليف الأصل.	٣,٦٢	١,٣٢	٣٦,٥٣	٧٢,٣٨
	العبارات (٨-١٠) مجتمعة المتعلقة ببيانات قياس مكونات تكلفة الأصول الثابتة.	٣,٨٦	١,١٨	٣٠,٥٤	٧٧,١٤

نلاحظ من الجدول (٤) أن هناك التزاماً كبيراً من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ببيانات قياس مكونات تكلفة الأصول الثابتة الواردة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (٣,٨٦)، وبلغت نسبة التأثير للأسئلة مجتمعة (٧٧,١٤٪)، كما بلغ الانحراف

المعياري للأسئلة مجتمعة (١,١٨) وبلغ معامل الاختلاف للأسئلة مجتمعة (٣٠,٥٤٪) وهذا يشير إلى وجود اتفاق بين الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة فيما يتعلق ببيانات قياس مكونات تكلفة الأصول الثابتة وما يجب أن تتضمنه.

ويوضح الجدول (٥) الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات التصنيع الداخلي للأصول الثابتة.

جدول (٥). يوضح الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات التصنيع الداخلي للأصول الثابتة.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف٪	نسبة التأثير٪
١١-	يتم معاملة الأصل المصنع داخلياً بنفس معاملة الأصل المشتري.	٤,١٩	٠,٦٨	١٦,٢٢	٨٣,٨١
١٢-	تكون تكلفة الأصل المصنع داخلياً مساوية لتكلفة إنتاج الأصل المنتج للبيع في حال التصنيع الداخلي.	٣,٧٦	١,٠٩	٢٩,٠٠	٧٥,٢٤
١٣-	لا يدخل ضمن تكلفة الأصل المصنع داخلياً المبالغ غير العادية الناتجة عن تلف المواد أو الأجور، أو أية مواد مستهلكة في الإنتاج.	٢,٨١	١,٢٩	٤٥,٨٨	٥٦,١٩
	العبارات (١١-١٣) مجتمعة المتعلقة ببيانات التصنيع الداخلي للأصول الثابتة.	٣,٥٩	١,٠٢	٢٨,٤٣	٧١,٧٥

نلاحظ من الجدول (٥) أن هناك التزاماً كبيراً من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ببيانات التصنيع الداخلي للأصول الثابتة الواردة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (٣,٥٩)، وبلغت نسبة التأثير للأسئلة مجتمعة (٧١,٧٥٪)، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (١,٠٢) وبلغ معامل الاختلاف للأسئلة

مجتمعة (٢٨,٤٣٪) وهذا يدل على انسجام واضح وقلة التباين بين إجابات الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة.

ويوضح الجدول (٦) الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات استبدال الأصول الثابتة.

جدول (٦). الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات استبدال الأصول الثابتة.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف٪	نسبة التأثير٪
١٤-	يتم قياس تكلفة الأصل عندما يتم مبادلتها بأصل آخر غير مشابه بالقيمة العادلة.	٣,٨٦	١,٠٦	٢٧,٥٤	٧٧,١٤
١٥-	يتم تحديد القيمة العادلة للأصل المستلم بما يعادل القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه مضافاً إليها المبلغ النقدي المدفوع أو ما يعادله.	٤,١٠	٠,٧٠	١٧,٠٩	٨١,٩٠
١٦-	لا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن مبادلة أصل مشابه مقابل حصة في ملكية أصل مشابه.	٢,٨١	١,٢٥	٤٤,٤٩	٥٦,١٩
١٧-	لا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن بيع الأصل مقابل حصة في ملكية أصل مشابه.	٢,٧٦	١,١٨	٤٢,٧٠	٥٥,٢٤
١٨-	في حال انخفاض قيمة الأصل المتنازل عنه عن قيمة الأصل المستلم- في حال التبادل بأصل مشابه- فإنه يتم تخفيض قيمة الأصل المستلم وتسجيل الأصل الجديد بهذه القيمة المخفضة.	٣,٢٤	١,٢٢	٣٧,٧٠	٦٤,٧٦
	العبارات (١٤-١٨) مجتمعة المتعلقة ببيانات استبدال الأصول الثابتة.	٣,٣٥	١,٠٨	٣٢,٢٩	٦٧,٠٥

نلاحظ من الجدول (٦) أن هناك التزاماً متوسطاً من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ببيانات استبدال الأصول الثابتة الواردة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (٣,٣٥)، وبلغت نسبة التأثير للأسئلة مجتمعة (٦٧,٠٥)٪، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (١,٠٨) وبلغ معامل الاختلاف للأسئلة مجتمعة (٣٢,٢٩)٪.

ويلاحظ أن أعلى وسط حسابي كان للعبارة المتعلقة بآلية تحديد القيمة العادلة للأصل المستلم والمتمثلة في القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه مضافاً إليها المبلغ النقدي المدفوع أو ما يعادله، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (٤,١٠) درجة. ويعد ارتفاع الوسط الحسابي لإجابات العبارات مجتمعة مؤشراً إلى أن هناك اتفاقاً بين المجيبين حول الالتزام بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات استبدال الأصول الثابتة.

ويوضح الجدول (٧) الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات النفقات اللاحقة لحيازة الأصول الثابتة.

نلاحظ من الجدول (٧) أن هناك التزاماً كبيراً من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ببيانات النفقات اللاحقة لحيازة الأصول الثابتة الواردة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (٣,٩٠)، وبلغت نسبة التأثير للأسئلة مجتمعة (٧٧,٩٦)٪، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (٠,٨٩) وبلغ معامل الاختلاف للأسئلة مجتمعة (٢٢,٧٠)٪ وهذا يدل على وجود اتفاق حول الحالات الواردة في معيار المحاسبة الدولي السادس عشر التي يتم فيها إضافة النفقات اللاحقة لتكلفة الأصل الثابت.

جدول (٧). الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات النفقات اللاحقة لحيازة الأصول الثابتة.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة التأثير %
١٩-	تتم إضافة النفقات اللاحقة لتكلفة الأصل الثابت إذا ترتب على هذه الإضافة ما يلي: زيادة العمر الإنتاجي للأصل.	٤,٢٩	٠,٧٨	١٨,٢٩	٨٥,٧١
٢٠-	زيادة الطاقة الإنتاجية للأصل.	٤,١٩	٠,٩٣	٢٢,١٦	٨٣,٨١
٢١-	تحسين جوهري في نوعية الإنتاج.	٣,٥٧	١,٠٣	٢٨,٧٩	٧١,٤٣
٢٢-	تبني عمليات إنتاجية جديدة تمكن الشركة من تخفيض نفقات التشغيل بشكل كبير.	٣,٤٣	١,١٢	٣٢,٧٠	٦٨,٥٧
٢٣-	نفقات الإصلاح والصيانة الدورية للأصول الثابتة التي تعمل على إعادة الأصل إلى الوضع الذي كان عليه يتم الاعتراف بها كمصروف إيرادي وتحمل على الفترة التي تم تكبدها فيها.	٤,٢٩	٠,٥٦	١٣,٠٨	٨٥,٧١
٢٤-	نفقات الإصلاح والصيانة للأصول الثابتة التي تحافظ على المنافع الاقتصادية المستقبلية يتم الاعتراف بها كمصروف إيرادي وتحمل على الفترة التي تم تكبدها فيها.	٤,٢٤	٠,٦٣	١٤,٧٥	٨٤,٧٦
٢٥-	تتم معاملة أجزاء الأصول التي يتم استبدالها خلال عمر الأصل لعدة مرات كأصول منفصلة نظرا لاختلاف أعمارها الإنتاجية.	٣,٢٩	١,١٥	٣٤,٨٩	٦٥,٧١
	العبارات (١٩-٢٥) مجتمعة المتعلقة ببيانات النفقات اللاحقة لحيازة الأصول الثابتة.	٣,٩٠	٠,٨٩	٢٢,٧٠	٧٧,٩٦

ويوضح الجدول (٨) الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات إعادة تقييم الأصول الثابتة.

جدول (٨). الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات إعادة تقييم الأصول الثابتة.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة التأثير %
٢٦-	تتم إعادة تقييم الأصول الثابتة بما يعكس قيمتها العادلة.	٣,٦٧	١,١٦	٣١,٤٩	٧٣,٣٣
٢٧-	تمثل القيمة العادلة للأراضي والمباني عادةً قيمتها السوقية.	٣,٨١	٠,٩٣	٢٤,٣٧	٧٦,١٩
٢٨-	يتم تحديد القيمة السوقية للعقارات من خلال مقيمين مؤهلين مهنيًا للقيام بهذه المهمة.	٤,١٠	٠,٦٣	١٥,٢٦	٨١,٩٠
٢٩-	يتم تقييم الأصول الثابتة بالقيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك .	٣,٧٦	٠,٨٣	٢٢,٠٩	٧٥,٢٤
٣٠-	تتم إعادة تقييم بنود الأصول الثابتة عندما تختلف القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه بصوره جوهرية عن قيمة الأصل المسجلة دفترياً.	٣,٩٥	٠,٦٧	١٦,٩٣	٧٩,٠٥
٣١-	تتم إعادة تقييم بنود الأصول الثابتة التي تطرأ عليها تغيرات جوهرية في قيمتها العادلة سنوياً.	٣,١٤	٠,٨٥	٢٧,١٦	٦٢,٨٦
٣٢-	تتم إعادة تقييم بنود الأصول الثابتة التي لا تطرأ عليها تغيرات جوهرية في قيمتها العادلة خلال مدة زمنية لا تقل عن ٣ سنوات.	٣,١٠	٠,٧٧	٢٤,٨٣	٦١,٩٠
٣٣-	تتم إعادة احتساب مجمع الاستهلاك الخاص بالأصول الثابتة التي تم إعادة تقييمها بما يتناسب مع التغير في القيمة الدفترية للأصل بحيث تكون القيمة الدفترية للأصل بعد إعادة التقييم تساوي مبلغ التقييم.	٣,٥٢	٠,٨١	٢٣,٠٩	٧٠,٤٨
٣٤-	عندما يعاد تقييم أحد بنود الأصول الثابتة فإنه يتم إعادة تقييم كامل الصنف الذي ينتمي إليه البند المعاد تقييمه.	٣,٢٤	٠,٨٩	٢٧,٤٦	٦٤,٧٦

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة التأثير %
٣٥-	تتم إضافة الزيادة الناتجة عن إعادة التقييم إلى حقوق الملكية تحت بند (فائض إعادة التقييم).	٣,٦٧	٠,٨٠	٢١,٧٠	٧٣,٣٣
٣٦-	يتم الاعتراف بالتخفيض الناتج عن إعادة تقييم الأصول الثابتة كمصروف إيرادي يتم إقفاله في نهاية السنة المالية.	٣,٠٠	١,٠٠	٣٣,٣٣	٦٠,٠٠
٣٧-	يتم الاعتراف بالزيادة الناتجة عن إعادة التقييم كإيراد يتم إقفاله في نهاية السنة المالية.	٢,٧١	١,٠٦	٣٨,٨٩	٥٤,٢٩
٣٨-	يتم تحميل التخفيض الناتج عن إعادة التقييم إلى حساب فائض إعادة التقييم في الحدود التي لا يتجاوز فيها التخفيض المبلغ المحتفظ به في هذا الحساب.	٣,٥٢	٠,٧٥	٢١,٢٧	٧٠,٤٨
٣٩-	يتم تحويل فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتجزة مباشرة عندما يتحقق هذا الفائض نتيجة التخلص من الأصل أو بيعه.	٣,١٩	١,٠٣	٣٢,٣٠	٦٣,٨١
	العبارات (٣٩-٢٦) مجتمعة المتعلقة ببيانات إعادة تقييم الأصول الثابتة.	٣,٤٦	٠,٨٧	٢٥,١٤	٦٩,١١

نلاحظ من الجدول (٨) أن هناك التزاماً متوسطاً من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ببيانات إعادة تقييم الأصول الثابتة الواردة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (٣,٤٦)، وبلغت نسبة التأثير للأسئلة مجتمعة (٦٩,١١)٪، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (٠,٨٧) وبلغ معامل الاختلاف للأسئلة مجتمعة (٢٥,١٤)٪ وهذا يدل على انسجام واضح وقلة التباين بين إجابات الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة.

ويوضح الجدول (٩) الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات استهلاك الأصول الثابتة.

جدول (٩). الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات استهلاك الأصول الثابتة.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف/ النسبة التأثير/
٤٠-	يتم توزيع القيمة القابلة للاستهلاك لبند الأصول الثابتة بطريقة مناسبة وبصورة منتظمة خلال حياته الإنتاجية.	٤,١٤	٠,٨٥	٢٠,٦٠ / ٨٢,٨٦
٤١-	يحدد العمر الإنتاجي للأصل بموجب المنفعة المتوقعة منه للمنشأة.	٤,١٤	٠,٨٣	٢٠,٠٦ / ٨٢,٨٦
	عند تقدير العمر الإنتاجي للأصل يتم مراعاة ما يلي:			
٤٢-	الاستخدام المتوقع للأصل من قبل المنشأة.	٤,٢٩	٠,٧٢	١٦,٧٣ / ٨٥,٧١
٤٣-	التقدم التقني الناشئ عن تغيرات أو تحسينات في الإنتاج أو التغير في طلب السوق على المنتج.	٣,٦٧	٠,٨٦	٢٣,٣٥ / ٧٣,٣٣
٤٤-	الإهتراء أو التلف المادي المتوقع.	٤,٠٠	٠,٨٤	٢٠,٩٢ / ٨٠,٠٠
٤٥-	المحددات القانونية والفنية على استخدام الأصل.	٣,٨١	٠,٩٨	٢٥,٧٥ / ٧٦,١٩
٤٦-	يتم فصل الأراضي عن المباني لأغراض حساب الاستهلاك.	٤,٤٣	٠,٧٥	١٦,٨٥ / ٨٨,٥٧
٤٧-	يراعى عند احتساب القيمة القابلة للاستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت قيمة الخردة للأصل.	٣,١٤	١,١١	٣٥,٢٧ / ٦٢,٨٦
٤٨-	تتم مراجعة تقدير العمر الإنتاجي لبند الأصول الثابتة بشكل دوري.	٣,٣٨	١,٠٢	٣٠,٢٧ / ٦٧,٦٢
٤٩-	يتم تعديل عبء الاستهلاك للفترة الحالية والمستقبلية في حال اختلاف التوقعات الحالية للعمر الإنتاجي عن التقديرات السابقة.	٣,٤٣	٠,٩٣	٢٧,٠٠ / ٦٨,٥٧
	العبارات (٤٩-٤٠) مجتمعة المتعلقة ببيانات استهلاك الأصول الثابتة.	٣,٨٤	٠,٨٩	٢٣,١٧ / ٧٦,٨٦

نلاحظ من الجدول (٩) أن هناك التزاماً كبيراً من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ببيانات استهلاك الأصول الثابتة الواردة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (٣,٨٤)، وبلغت نسبة التأثير للأسئلة مجتمعة (٧٦,٨٦٪)، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (٠,٨٩) وبلغ معامل الاختلاف للأسئلة مجتمعة (٢٣,١٧٪).

وبالرجوع إلى الجدول (٩) يتضح ارتفاع الوسط الحسابي لإجابات كل عبارة من العبارات الواردة فيه، حيث تراوح الوسط الحسابي للإجابات بين (٣,١٤ و ٤,٤٣)، وكانت أكثر العبارات اتفاقاً بين المجيبين العبارة التي تشير إلى فصل الأراضي عن المباني لأغراض حساب الاستهلاك، يليها في ذلك مراعاة الاستخدام المتوقع للأصل من قبل المنشأة عند تقدير العمر الإنتاجي للأصل، ثم العبارة المتعلقة بتوزيع القيمة القابلة للاستهلاك لبند الأصول الثابتة بطريقة مناسبة، وبصورة منتظمة خلال حياته الإنتاجية، إضافة إلى تحديد العمر الإنتاجي للأصل بموجب المنفعة المتوقعة منه للمنشأة. وتشير نتائج الجدول (٩) إلى وجود اتفاق بين المجيبين على تطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يخص بيانات استهلاك الأصول الثابتة.

ويوضح الجدول (١٠) الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات توقف الأصول الثابتة عن الاستخدام واستبعادها.

نلاحظ من الجدول (١٠) أن هناك التزاماً كبيراً من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ببيانات توقف الأصول الثابتة عن الاستخدام واستبعادها الواردة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (٣,٨١)، وبلغت نسبة التأثير للأسئلة مجتمعة (٧٦,١٩٪)، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (٠,٩٩) وبلغ معامل الاختلاف للأسئلة مجتمعة (٢٦,٠١٪).

جدول (١٠). الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات توقف الأصول الثابتة عن الاستخدام واستبعادها.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة التأثير %
٥٠-	يتم استبعاد الأصل من الميزانية العمومية عندما يسحب نهائياً من الاستخدام ولا يتوقع منه تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية .	٣,٤٨	١,٣٣	٣٨,١٩	٦٩,٥٢
٥١-	يتم الاعتراف بالفرق بين صافي المتحصلات المقدر من الاستبعاد والقيمة المسجلة للأصل عن توقف الأصل أو التخلص منه كإيراد أو مصروف في قائمة الدخل.	٤,١٤	٠,٦٦	١٥,٨٠	٨٢,٨٦
	العبارات (٥١-٥٠) مجتمعة المتعلقة ببيانات توقف الأصول الثابتة عن الاستخدام واستبعادها.	٣,٨١	٠,٩٩	٢٦,٠١	٧٦,١٩

ويلاحظ من الجدول (١٠) أن هناك اتفاقاً كبيراً بين المجيبين على الاعتراف بالفرق بين صافي المتحصلات المقدر من الاستبعاد والقيمة المسجلة للأصل عن توقف الأصل، أو التخلص منه كإيراد أو مصروف في قائمة الدخل. وهذا يعزز وجود التزام لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات توقف الأصول الثابتة عن الاستخدام واستبعادها.

ويوضح الجدول (١١) الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات الإفصاح عن الأصول الثابتة.

جدول (١١). الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر فيما يتعلق ببيانات الإفصاح عن الأصول الثابتة.

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة التأثير %
	يتم الإفصاح عن البنود التالية لكل صنف من أصناف الأصول الثابتة:				
٥٢-	أ- أساس القياس المستخدم لتحديد إجمالي تكلفة الأصل.	٤,٢٤	٠,٧٠	١٦,٥٢	٨٤,٧٦
٥٣-	ب- طريقة الاستهلاك المستخدمة.	٤,٣٣	٠,٥٨	١٣,٣٣	٨٦,٦٧
٥٤-	ج- العمر الإنتاجي أو معدل الاستهلاك.	٤,١٠	٠,٧٧	١٨,٧٦	٨١,٩٠
٥٥-	د- إجمالي مبلغ الأصل لكل صنف.	٤,٤٣	٠,٥١	١١,٤٥	٨٨,٥٧
٥٦-	هـ- مجمع الاستهلاك لكل صنف.	٤,٣٣	٠,٧٣	١٦,٨٥	٨٦,٦٧
٥٧-	و- الإضافات في قيمة الأصل خلال العام.	٤,٠٠	١,٠٥	٢٦,٢٢	٨٠,٠٠
٥٨-	ز- الإضافات على الاستهلاك خلال العام.	٤,٠٠	١,٠٠	٢٥,٠٠	٨٠,٠٠
٥٩-	ح- الاستيعادات من قيمة الأصل خلال العام.	٣,٩١	١,١٨	٣٠,٢٠	٧٨,١٠
٦٠-	ط- الاستيعادات في قيمة الاستهلاك خلال العام.	٣,٨١	١,٠٨	٢٨,٣٠	٧٦,١٩
٦١-	ي- استهلاك الأصل خلال العام.	٤,١٠	٠,٧٧	١٨,٧٦	٨١,٩٠
٦٢-	ك- صافي القيمة الدفترية للأصل (تكلفة الأصل - مجمع الإهلاك).	٤,٢٤	٠,٦٣	١٤,٧٥	٨٤,٧٦
٦٣-	ل- وجود قيود على ملكية الأصل.	٤,١٤	٠,٧٣	١٧,٥٥	٨٢,٨٦
٦٤-	م- الضمانات المقدمة للالتزامات الناشئة عن الاقتراض لتمويل شراء الأصل.	٤,٠٠	٠,٨٩	٢٢,٣٦	٨٠,٠٠
٦٥-	ن- السياسة المحاسبية المتعلقة بالتكاليف المقدرة لترميم موقع الأصول بعد إزالتها.	٣,٧٦	٠,٨٣	٢٢,٠٩	٧٥,٢٤
٦٦-	يتم تصنيف الأصول الثابتة التي من نفس النوع في مجموعات متجانسة.	٤,١٩	٠,٨٧	٢٠,٨٣	٨٣,٨١
	فيما يتعلق بإعادة تقييم الأصول الثابتة فإنه يتم الإفصاح عما يلي:				
٦٧-	الأساس المستخدم لإعادة تقييم الأصول.	٤,١٠	٠,٦٣	١٥,٢٦	٨١,٩٠
٦٨-	تاريخ تنفيذ إعادة التقييم.	٣,٨٦	٠,٧٩	٢٠,٥٥	٧٧,١٤
٦٩-	يتم الإفصاح عن الأصول الثابتة المتوقفة عن العمل مؤقتاً.	٣,٧١	٠,٦٤	١٧,٣٣	٧٤,٢٩
٧٠-	يتم الإفصاح عن المبلغ الإجمالي لقيمة الأصول المستهلكة بالكامل والتي ما تزال قيد الاستخدام.	٣,٥٧	١,٠٨	٣٠,١٢	٧١,٤٣
٧١-	يتم الإفصاح عن المبلغ المسجل بقيمة الأصول الموقوفة عن العمل بانتظار بيعها.	٣,٥٢	٠,٨٧	٢٤,٧٧	٧٠,٤٨
	العبارات (٥٢-٧١) مجتمعة المتعلقة ببيانات الإفصاح عن الأصول الثابتة.	٤,٠٢	٠,٨٢	٢٠,٣١	٨٠,٣٣

نلاحظ من الجدول (١١) أن هناك التزاماً كبيراً من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ببيانات الإفصاح عن الأصول الثابتة الواردة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (٤,٠٢)، وبلغت نسبة التأثير للأسئلة مجتمعة (٨٠,٣٣)٪، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (٠,٨٢) وبلغ معامل الاختلاف للأسئلة مجتمعة (٢٠,٣١)٪ وهذا يدل على تأييد الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة للبنود التي يتم الإفصاح عنها لكل صنف من أصناف الأصول الثابتة.

ويوضح الجدول (١٢) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ونسبة التأثير لكل مجموعة من المجموعات الفرعية التي تقيس جزءاً من قواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر ولقواعد المعيار مجتمعة.

نلاحظ من الجدول (١٢) أن هناك التزاماً كبيراً من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (٣,٧٩)، وبلغت نسبة التأثير للأسئلة مجتمعة (٧٥,٧٩)٪، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (٠,٩٥) وبلغ معامل الاختلاف للأسئلة مجتمعة (٢٤,٩٩)٪ وهذا يدل على أن هناك التزاماً من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة وإن كان هناك تفاوت في درجة الالتزام بالبنود الواردة في المعيار.

نتيجة اختبار الفرضية الأولى

لغايات اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-test، ويوضح الجدول (١٣) نتائج اختبار الفرضية الأولى.

جدول (١٢). الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة لكل مجموعة من المجموعات الفرعية التي تقيس جزءاً من قواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر وقواعد المعيار مجتمعة.

المجموعات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة التأثير %
بيانات الاعتراف بالأصول الثابتة وقياسها	٤,٢٩	٠,٨٣	١٩,٣٣	٨٥,٧١
بيانات قياس مكونات تكلفة الأصول الثابتة	٣,٨٦	١,١٨	٣٠,٥٤	٧٧,١٤
بيانات التصنيع الداخلي للأصول الثابتة	٣,٥٩	١,٠٢	٢٨,٤٣	٧١,٧٥
بيانات استبدال الأصول الثابتة	٣,٣٥	١,٠٨	٣٢,٢٩	٦٧,٠٥
بيانات النفقات اللاحقة لحيازة الأصول الثابتة	٣,٩٠	٠,٨٩	٢٢,٧٠	٧٧,٩٦
بيانات إعادة تقييم الأصول الثابتة	٣,٤٦	٠,٨٧	٢٥,١٤	٦٩,١١
بيانات استهلاك الأصول الثابتة	٣,٨٤	٠,٨٩	٢٣,١٧	٧٦,٨٦
بيانات توقف الأصول الثابتة عن الاستخدام واستبعادها	٣,٨١	٠,٩٩	٢٦,٠١	٧٦,١٩
بيانات الإفصاح عن الأصول الثابتة	٤,٠٢	٠,٨٢	٢٠,٣١	٨٠,٣٣
مدى التزام الشركات الصناعية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر مجتمعة	٣,٧٩	٠,٩٥	٢٤,٩٩	٧٥,٧٩

جدول (١٣). نتائج اختبار الفرضية الأولى حسب اختبار T-test.

الجدولية t	t المحسوبة	Sig (*)	نتيجة اختبار الفرضية
٢,٠٨٦	٨,٩٦٥	٠,٠٠٠	رفض

يتضح من الجدول (١٣) أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة ٩٥% ($\alpha = ٠,٠٥$)، كما يلاحظ أن مستوى الدلالة (Sig) أقل من ٠,٠٥، وبما أن قاعدة القرار تشير إلى قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تلتزم بقواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

(*) مستوى الدلالة (Sig) لا يساوي صفرًا تمامًا، وإنما هو قيمة قريبة جدًا من الصفر إلا أن الحاسب لا يظهر الرقم بعد ثلاث خانوات عشرية إذا كان الرقم أقل من (٠,٠٠١).

اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الأصول الثابتة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ومدى التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

لغايات اختبار هذه الفرضية تم استخراج رقم صافي الأصول الثابتة من التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات عينة الدراسة، ومن التقارير السنوية الصادرة عن بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) لعام ٢٠٠٤م، وتم استخدام اختبار One Way ANOVA، ويوضح الجدول رقم (١٤) نتائج اختبار الفرضية الثانية:

جدول (١٤). نتائج اختبار الفرضية الثانية حسب اختبار One Way ANOVA.

نتيجة اختبار الفرضية	Sig	F المحسوبة	F الجدولية
قبول	٠,٥٢٨	٠,٤١٣	٤,٢٤٠

يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة (F المحسوبة=٠,٤١٣) أقل من قيمتها الجدولية، وحسب قاعدة القرار فإنه يتم قبول الفرضية العدمية الثانية، وهذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر وصافي الأصول الثابتة فيها.

اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي مبيعات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ومدى التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

لغايات اختبار الفرضية تم استخراج رقم صافي المبيعات من التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات عينة الدراسة ومن التقارير السنوية الصادرة عن

بورصة عمان (سوق الأوراق المالية) لعام ٢٠٠٤م، وتم استخدام اختبار One Way ANOVA، ويوضح الجدول (١٥) نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

جدول (١٥). يوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة حسب اختبار One Way ANOVA.

نتيجة اختبار الفرضية	Sig	F المحسوبة	F الجدولية
قبول	٠,٧٨٤	٠,٠٧٧	٤,٢٤٠

يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة (F المحسوبة=٠,٠٧٧) أقل من قيمتها الجدولية، وحسب قاعدة القرار فإنه يتم قبول الفرضية العدمية الثالثة، وهذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر وصافي مبيعاتها.

اختبار الفرضية الرابعة

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي للقائمين على العمل المحاسبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ومدى التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

لغايات اختبار الفرضية تم استخدام اختبار كاي تربيع (X^2) عند مستوى ثقة ٩٥٪ ($\alpha = ٠,٠٥$)، ويوضح الجدول رقم (١٦) نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

جدول (١٦). يوضح نتائج اختبار الفرضية الرابعة حسب اختبار كاي تربيع (X^2).

نتيجة اختبار الفرضية	Sig	X المحسوبة	المتغير
لا توجد علاقة	٠,٢٧٩	٢١,٠	المؤهل العلمي

يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة (٠,٢٧٩) أكبر من قيمة مستوى الدلالة (٠,٠٥)، وحسب قاعدة القرار فإنه يتم قبول الفرضية العدمية الرابعة، وهذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة والمؤهل العلمي للقائمين على العمل المحاسبي فيها.

اختبار الفرضية الخامسة

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الخبرة للقائمين على العمل المحاسبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ومدى التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

لغايات اختبار الفرضية تم استخدام اختبار كاي تربيع (X^2) عند مستوى ثقة ٩٥٪ ($\alpha = 0,05$)، ويوضح الجدول (١٧) نتائج اختبار الفرضية الخامسة:

جدول (١٧). نتائج اختبار الفرضية الخامسة حسب اختبار كاي تربيع (X^2).

المتغير	X المحسوبة	Sig	نتيجة اختبار الفرضية
عدد سنوات الخبرة	١٠٥,٠	٠,١٣٣	لا توجد علاقة

يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة Sig أكبر من مستوى الدلالة ($0,05$)، وحسب قاعدة القرار فإنه يتم قبول الفرضية العدمية الخامسة، وهذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة وعدد سنوات الخبرة للقائمين على العمل المحاسبي فيها.

اختبار الفرضية السادسة

الفرضية السادسة: لا توجد صعوبات تحد من التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (٧٢ - ٧٨) من الاستبانة، حيث قام الباحثان بوضع مجموعة من الصعوبات التي قد تحد من التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر، ويوضح الجدول (١٨) الإحصاءات الوصفية لآراء الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة حول مدى تأييدهم لوجود هذه الصعوبات.

جدول (١٨). الإحصاءات الوصفية لدرجة تأييد الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة لوجود صعوبات تحد من التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر.

الرقم	الصعوبات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة التأثير %
٧٢-	عدم توفر الكادر المحاسبي المؤهل.	٣,٢٤	١,٤٥	٤٤,٦٥	٦٤,٧٦
٧٣-	صعوبة فهم وتفسير متطلبات المعيار.	٣,٣٨	٠,٩٧	٢٨,٧٩	٦٧,٦٢
٧٤-	ضعف ميل الإدارة نحو تطبيق المعيار بغرض تحسين المركز المالي.	٣,٠٥	١,٠٧	٣٥,١٥	٦٠,٩٥
٧٥-	تجاهل بعض بنود الاعتراف والقياس والإفصاح نظراً لعدم أهميتها وتأثيرها على القوائم المالية.	٣,٣٨	٠,٦٧	١٩,٧٩	٦٧,٦٢
٧٦-	عدم إشارة مدققي الحسابات في تقاريرهم لمدى التزام الشركة بمتطلبات المعيار.	٣,٥٧	٠,٦٨	١٨,٩٣	٧١,٤٣
٧٧-	ندرة الموارد المادية اللازمة للإفصاح عن الأصول الثابتة بما يتماشى مع متطلبات المعيار.	٣,٠٠	٠,٧١	٢٣,٥٧	٦٠,٠٠
٧٨-	ضعف برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلبات المعايير.	٣,٥٧	١,١٢	٣١,٣٩	٧١,٤٣
	العبارات (٧٨-٧٢) مجتمعة المتعلقة بالصعوبات التي تحد من التزام الشركات بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر.	٣,٣١	٠,٩٥	٢٨,٧٤	٦٦,٢٦

نلاحظ من الجدول (١٨) أن هناك تأييداً متوسطاً من قبل الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة بوجود صعوبات تحد من التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، حيث بلغ الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (٣,٣١) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (٣)، وبلغت نسبة التأثير للأسئلة مجتمعة (٦٦,٢٦٪) وهي أعلى من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة (٦٠٪)، كما بلغ الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة (٠,٩٥) وبلغ معامل الاختلاف للأسئلة مجتمعة (٢٨,٧٤٪) وهو أقل من النسبة

المعتمدة في هذه الدراسة (٥٠٪) مما يشير إلى أن هناك اتفاقاً على العديد من الصعوبات التي تحد من التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر.

ويلاحظ من الجدول (١٨) تأييد المجيبين لوجود كل الصعوبات المشار إليها، إذ بلغ الوسط الحسابي لكل صعوبة بصورة منفردة ولجميع الصعوبات بصورة مجتمعة درجة تساوي أو تفوق متوسط أداة القياس (٣). ويلاحظ أن أعلى متوسط حسابي كان لعدم إشارة مدققي الحسابات في تقاريرهم لمدى التزام الشركات بمتطلبات المعيار، وضعف برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلبات المعيار، في حين كان أقل المتوسطات لندرة الموارد المالية اللازمة للإفصاح عن الأصول الثابتة بما يتماشى مع متطلبات المعيار.

ولغايات اختبار الفرضية تم استخدام اختبار T-test، ويوضح الجدول رقم (١٩) نتائج اختبار الفرضية السادسة:

جدول (١٩). نتائج اختبار الفرضية السادسة حسب اختبار T-test.

t الجدولية	t المحسوبة	Sig	نتيجة اختبار الفرضية
٢,٠٨٦	٢,٢٩٣	٠,٠٣٣	رفض

يتضح من الجدول (١٩) أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة ٩٥٪ ($\alpha = ٠,٠٥$)، كما يلاحظ أن مستوى الدلالة Sig أقل من ٠,٠٥، وبما أن قاعدة القرار تشير إلى قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك صعوبات تحد من التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

نتائج الدراسة

بناء على تحليل إجابات الاستبانات واختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

* تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بدرجة كبيرة بقواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، حيث بلغ الوسط الحسابي لالتزام الشركات (٣,٧٩) درجة، وإن كان هناك تفاوت في التزامها ببنود المعيار.

* تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بدرجة كبيرة جداً بالبيانات الخاصة بالاعتراف بالأصول الثابتة وقياسها الواردة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، حيث بلغ الوسط الحسابي لالتزام الشركات بهذه البيانات (٤,٢٩) درجة.

* تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بدرجة كبيرة بالبيانات التالية: (الإفصاح عن الأصول الثابتة، والنفقات اللاحقة لحيازة الأصول الثابتة، ومكونات تكلفة الأصول الثابتة، واستهلاك الأصول الثابتة، وتوقف الأصول الثابتة عن الاستخدام واستبعادها، والتصنيع الداخلي للأصول الثابتة) حيث بلغت أوساطها الحسابية على التوالي (٤,٠٢، ٣,٩٠، ٣,٨٦، ٣,٨٤، ٣,٨١، ٣,٥٩).

* تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بدرجة متوسطة بالبيانات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر والخاصة بـ (إعادة تقييم الأصول الثابتة، استبدال الأصول الثابتة) حيث بلغ الوسط الحسابي لالتزام الشركات بهذه البيانات على التوالي (٣,٤٦، ٣,٣٥).

* عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر وصافي أصولها الثابتة وصافي مبيعاتها السنوية.

* عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة للقاتمين على العمل المحاسبي فيها.

* هناك العديد من الصعوبات التي تحد من التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بقواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، يمكن ترتيبها تنازلياً حسب درجة تأثيرها على النحو التالي:

- عدم إشارة مدققي الحسابات في تقاريرهم لمدى التزام الشركة بمتطلبات المعيار.
- ضعف برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلبات المعايير.
- صعوبة فهم وتفسير متطلبات المعيار.
- تجاهل بعض بنود الاعتراف والقياس والإفصاح نظراً لعدم أهميتها وتأثيرها على القوائم المالية.
- عدم توفر الكادر المحاسبي المؤهل.
- ضعف ميل الإدارة نحو تطبيق المعيار بغرض تحسين المركز المالي.
- ندرة الموارد المادية اللازمة للإفصاح عن الأصول الثابتة بما يتماشى مع متطلبات المعيار.

توصيات الدراسة

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة فإن الباحثين يوصيان بما يلي:

* نظراً لضعف التزام الشركات الصناعية بقواعد تسجيل عمليات التصنيع الداخلي للأصول الثابتة فإن الباحثين يوصيان بضرورة قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطوير نظام المعالجة المحاسبية لعمليات التصنيع الداخلي للأصول الثابتة بما يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي السادس عشر.

* ضرورة العمل على معالجة استبدال الأصول الثابتة عند الاعتراف بالمكاسب/الخسائر الناتجة عن بيع، أو مبادلة الأصل مقابل حصة في ملكية أصل مشابه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

* دعوة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية إلى الاعتراف بالنقصان أو الزيادة الناتجة عن إعادة التقييم للأصول الثابتة وفقاً لقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر.

* يوصي الباحثان بتعزيز الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية، على اعتبار أن الالتزام بها يوفر الثقة بين المستثمرين، وبالتالي يشجع على انسياب الاستثمارات، حيث أظهرت نتائج اختبار الفرضية السادسة أن هناك ضعفاً في برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، لذا فإن الاهتمام بهذه المعايير يساعد على فهمها وتفسيرها.

* الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية، كالمملكة العربية السعودية، في وضع معايير محاسبية خاصة بها تحل محل الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية وبما يحقق التلاؤم ومتطلبات العمل في البيئة العربية.

* تضمين الخطط الدراسية للأقسام المحاسبية في الجامعات تطبيقات معايير المحاسبة الدولية كمواد متخصصة، وإدراج بنودها وتطبيقاتها كجزء مكمل عند تدريس مواد المحاسبة المختلفة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

بهجت، محمد فداء (٢٠٠٥م) دور مهنة المحاسبة والمراجعة في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الثاني لمكاتب المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت خلال الفترة ٨-٩/٣/٢٠٠٥م.

مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة ... ١٤٩

جمعة، إسماعيل حماد (٢٠٠٤م) معايير المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الملائمة والفعالية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الأول لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون الخليجي، الفجيرة، دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٦-١٧/٣/٢٠٠٤م.

الريبيدي، محمد علي (١٩٩٨م) تعديل إهلاك الأصول الثابتة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٥، يناير - يونيو، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ص ص: ١٠٩-١٥٤.

الرضا، عقبة (٢٠٠٤م) مدى توافق أسس استهلاك الأصول الثابتة بموجب أسس النظام المحاسبي الموحد السوري (٢٨٧) مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة إربد للبحوث والدراسات، جامعة إربد الأهلية، إربد، الأردن، المجلد ٧، العدد ١، أبريل/نيسان، ص ص: ١-٣٦.

الصيح، عبد الحميد مانع (٢٠٠٢م) العولمة وتأثيرها على المعايير المحاسبية الدولية وانعكاساتها على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، السنة الرابعة والعشرون، العدد التسعون، ص ص: ٦٥-١٠٢.

عبدالرحيم، علي وهويدي، علي ومصطفى، غالب (١٩٩٧م) التقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات المساهمة الكويتية ومدى ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد ٥، العدد ١، ص ص: ٥٣-٩٧.

كيسو، دونالد ويجانت، جيرى (١٩٩٩م) المحاسبة المتوسطة، تعريب أحمد حامد حجاج، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية. المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٤م) تعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٤م.

الهاواوي، سلمان بن ناصر (٢٠٠٣م) مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة السعودية المتداولة: الواقع والتحديات، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العاشرة لسبيل تطوير المحاسبة (الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورها في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود فرع القصيم، المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٤-١٥/١٠/٢٠٠٣م.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Aboody, D., Mary, E. B. and Ron, K.** (1998) *Revaluation of Fixed Assets and Future Firm Performance*, <http://www.ssrn.com/abstract>.
- Amir, D. and Sonderpandian, J.** (2002) *Complete Business Statistics*, 5th Edition, McGraw-Hill, New York, USA.
- Barry, J. E., Susan, W. and Patrick, R. D.** (2002) *GAAP 2000, Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles*, John Wiley and Sons Inc., New York, USA.
- Douban, S. M.** (1994) A Study of the International Harmonization of Accounting Standards: An Examination of their Relevance for National Accounting, *Journal of Administrative Science and Economics*, University of Qatar, Qatar, **5**, pp: 35-59.
- Hermann, D., Shahrokh, M. and Thomas, W.** (2002) *Property, Plant and Equipment the Next Step U.S fair Value Accounting*, <http://www.ssrn.com/abstract>.
- IASC** (1996) International Accounting Standards 1996, *The full Text of all International Accounting Standards Extent to 1 January 1996 and Current Exposure Drafts*, London.
- Mackenzie, A. I.** (1976) The Progress of the International Accounting Standards Committee: The First Two Years, *The Accountant's Journal*, **April**, PP: 137-139.
- Maloain** (2001) *Fixed Assets Accounting, Case Study of Selected Public Enterprises In India*, Unpublished PhD Dissertation, University of Raja Stan, 26th February.
- Pacter, P.** (1996) *Accounting Standards for International Capital Markets*, IASC.
- Rueschhoff, N. G.** (1976) *International Accounting and Financial Reporting*, Preager Publishers, New York.

ملحق (١)

أداة جمع البيانات الاستبانة

الأخ المجيب المحترم

تحية طيبة وبعد:

يسعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر والصعوبات التي تحد من التزام الشركات بهذه القواعد، ودراسة تأثير بعض المتغيرات الشخصية للقائمين على العمل المحاسبي في هذه الشركات على مدى التزامها بهذه القواعد.

وحيث أننا نعهد بكم الاهتمام والاستعداد الدائمين لمؤازرة ومساندة الباحثين في أبحاثهم التي تخدم تطور مجتمعنا، جننا وكلنا أمل أن نجد التعاون المعهود بكم من خلال إجابة الأسئلة الواردة في الاستبانة.

إن تقديمكم للمعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي بلا شك إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة وبالتالي مساعدة الباحثان في تحقيق أهداف دراستهما والخروج بتوصيات لوضع الحلول المناسبة.

ونعدكم أن تعامل إجاباتكم بسرية تامة، وألا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، ونؤكد استعدادنا لتزويدكم بنتائج هذه الدراسة إذا رغبتم في ذلك.

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم،

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

الباحـثان

الاستبانة

القسم الأول

الرجاء وضع دائرة حول البديل المناسب لكل من العبارات التالية:

(١) - المؤهل العلمي:

- أ- دبلوم كلية مجتمع فأقل
ب- بكالوريوس
ج- ماجستير
د- دكتوراه
هـ- أخرى (رجاء ذكرها

(٢) - التخصص العلمي:

- أ- محاسبة
ب- إدارة أعمال
ج- اقتصاد
د- علوم مالية ومصرفية
هـ- أخرى (رجاء ذكرها

(٣) - المسمى الوظيفي:

- أ- مدير مالي
ب- نائب مدير مالي
ج- رئيس قسم المحاسبة
د- محاسب
هـ- أخرى (رجاء ذكرها

(٤) - عدد سنوات الخبرة في مجال عملكم الحالي:

- أ- أقل من ٣ سنوات
ب- من ٣ سنوات إلى أقل من ٦ سنوات
ج- من ٦ سنوات إلى أقل من ٩ سنوات
د- من ٩ سنوات إلى أقل من ١٢ سنة
هـ- ١٢ سنة فأكثر

القسم الثاني

الرجاء وضع إشارة (✓) أمام درجة الموافقة التي ترونها مناسبة لكل من العبارات التالية:

الرقم	العبارات	موافق إلى حد كبير جداً	موافق إلى حد كبير	موافق إلى حد متوسط	موافق إلى حد قليل	موافق إلى حد قليل جداً
	يتم الاعتراف بالأصول الثابتة عندما يكون:					
٥-	من المحتمل أن يحقق استخدام الأصل منافع اقتصادية مستقبلية.					
٦-	من الممكن قياس تكلفة الأصل بدقة.					
٧-	يتم قياس بند الأصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية.					
٨-	تضاف إلى قيمة الأصل قيمة الفوائد المترتبة على تمويل هذا الأصل في حالة الاقتراض.					
٩-	لا تعد التكاليف الإدارية العامة بالشركة جزءاً من تكاليف الأصل.					
١٠-	لا تعتبر تكاليف بدء العمل وتكاليف ما قبل الإنتاج جزءاً من تكاليف الأصل.					
١١-	يتم معاملة الأصل المصنع داخلياً بنفس معاملة الأصل المشتري.					
١٢-	تكون تكلفة الأصل المصنع داخلياً مساوية لتكلفة إنتاج الأصل المنتج للبيع في حال التصنيع الداخلي.					
١٣-	لا يدخل ضمن تكلفة الأصل المصنع داخلياً المبالغ غير العادية الناتجة عن تلف المواد أو الأجور أو أية مواد مستهلكة في الإنتاج.					
١٤-	يتم قياس تكلفة الأصل عندما يتم مبادلتها بأصل آخر غير مشابه بالقيمة العادلة.					
١٥-	يتم تحديد القيمة العادلة للأصل المستلم بما يعادل القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه مضافاً إليها المبلغ النقدي المدفوع أو ما يعادله.					
١٦-	لا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن مبادلة أصل مشابه مقابل حصة في ملكية أصل مشابه.					
١٧-	لا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن بيع الأصل مقابل حصة في ملكية أصل مشابه.					
١٨-	في حال انخفاض قيمة الأصل المتنازل عنه عن قيمة الأصل المستلم في حال التبادل بأصل مشابه فإنه يتم تخفيض قيمة الأصل المستلم وتسجيل الأصل الجديد بهذه القيمة المحفضة.					

الرقم	العبارات	موافق إلى حد كبير جدا	موافق إلى حد كبير	موافق إلى حد متوسط	موافق إلى حد قليل	موافق إلى حد قليل جدا
	تتم إضافة النفقات اللاحقة لتكلفة الأصل الثابت إذا ترتب على هذه الإضافة ما يلي:					
١٩-	زيادة العمر الإنتاجي للأصل.					
٢٠-	زيادة الطاقة الإنتاجية للأصل.					
٢١-	تحسين جوهري في نوعية الإنتاج.					
٢٢-	تبني عمليات إنتاجية جديدة تمكن الشركة من تخفيض نفقات التشغيل بشكل كبير.					
٢٣-	نفقات الإصلاح والصيانة الدورية للأصول الثابتة التي تعمل على إعادة الأصل إلى الوضع الذي كان عليه يتم الاعتراف بها كمصروف إيرادي وتحمل على الفترة التي تم تكبدها فيها.					
٢٤-	نفقات الإصلاح والصيانة للأصول الثابتة التي تحافظ على المنافع الاقتصادية المستقبلية يتم الاعتراف بها كمصروف إيرادي وتحمل على الفترة التي تم تكبدها فيها.					
٢٥-	تتم معاملة أجزاء الأصول التي يتم استبدالها خلال عمر الأصل لعدة مرات كأصول منفصلة نظرا لاختلاف أعمارها الإنتاجية.					
٢٦-	تتم إعادة تقييم الأصول الثابتة بما يعكس قيمتها العادلة.					
٢٧-	تمثل القيمة العادلة للأراضي والمباني عادة قيمتها السوقية.					
٢٨-	يتم تحديد القيمة السوقية للعقارات من خلال مقيمين مؤهلين مهنيًا للقيام بهذه المهمة.					
٢٩-	يتم تقييم الأصول الثابتة بالقيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك .					
٣٠-	تتم إعادة تقييم بنود الأصول الثابتة عندما تختلف القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه بصوره جوهريه عن قيمة الأصل المسجلة دفتريا.					
٣١-	تتم إعادة تقييم بنود الأصول الثابتة التي تطرأ عليها تغيرات جوهريه في قيمتها العادلة سنويا.					
٣٢-	تتم إعادة تقييم بنود الأصول الثابتة التي لا تطرأ عليها تغيرات جوهريه في قيمتها العادلة خلال مدة زمنية لا تقل عن ٣ سنوات.					

الرقم	العبارات	موافق إلى حد كبير جداً	موافق إلى حد كبير	موافق إلى حد متوسط	موافق إلى حد قليل	موافق إلى حد قليل جداً
٣٣-	تتم إعادة احتساب مجمع الاستهلاك الخاص بالأصول الثابتة التي تم إعادة تقييمها بما يتناسب مع التغير في القيمة الدفترية للأصل بحيث تكون القيمة الدفترية للأصل بعد إعادة التقييم تساوي مبلغ التقييم.					
٣٤-	عندما يعاد تقييم أحد بنود الأصول الثابتة فإنه يتم إعادة تقييم كامل الصنف الذي ينتمي إليه البند المعاد تقييمه.					
٣٥-	تتم إضافة الزيادة الناتجة عن إعادة التقييم إلى حقوق الملكية تحت بند (فائض إعادة التقييم).					
٣٦-	يتم الاعتراف بالتخفيض الناتج عن إعادة تقييم الأصول الثابتة كمصروف إيرادي يتم إقفاله في نهاية السنة المالية.					
٣٧-	يتم الاعتراف بالزيادة الناتجة عن إعادة التقييم كإيراد يتم إقفاله في نهاية السنة المالية.					
٣٨-	يتم تحميل التخفيض الناتج عن إعادة التقييم إلى حساب فائض إعادة التقييم في الحدود التي لا يتجاوز فيها التخفيض المبلغ المحفوظ به في هذا الحساب.					
٣٩-	يتم تحويل فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتجزة مباشرة عندما يتحقق هذا الفائض نتيجة التخلص من الأصل أو بيعه.					
٤٠-	يتم توزيع القيمة القابلة للاستهلاك لبند الأصول الثابتة بطريقة مناسبة وبصورة منتظمة خلال حياته الإنتاجية.					
٤١-	يحدد العمر الإنتاجي للأصل بموجب المنفعة المتوقعة منه للمنشأة.					
	عند تقدير العمر الإنتاجي للأصل يتم مراعاة ما يلي:					
٤٢-	الاستخدام المتوقع للأصل من قبل المنشأة.					
٤٣-	التقدم التقني الناشئ عن تغيرات أو تحسينات في الإنتاج أو التغير في طلب السوق على المنتج.					
٤٤-	الإهتراء أو التلف المادي المتوقع.					
٤٥-	المحددات القانونية والفنية على استخدام الأصل.					
٤٦-	يتم فصل الأراضي عن المباني لأغراض حساب الاستهلاك.					

الرقم	العبارات	موافق إلى حد كبير جدا	موافق إلى حد كبير	موافق إلى حد متوسط	موافق إلى حد قليل	موافق إلى حد قليل جدا
٤٧-	يراعى عند احتساب القيمة القابلة للاستهلاك وفقا لطريقة القسط الثابت قيمة الخردة للأصل.					
٤٨-	تتم مراجعة تقدير العمر الإنتاجي لينود الأصول الثابتة بشكل دوري.					
٤٩-	يتم تعديل عبء الاستهلاك للفترة الحالية والمستقبلية في حال اختلاف التوقعات الحالية للعمر الإنتاجي عن التقديرات السابقة.					
٥٠-	يتم استبعاد الأصل من الميزانية العمومية عندما يسحب نهائيا من الاستخدام ولا يتوقع منه تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية .					
٥١-	يتم الاعتراف بالفرق بين صافي المتحصلات المقدر من الاستبعاد والقيمة المسجلة للأصل عن توقف الأصل أو التخلص منه كإيراد أو مصروف في قائمة الدخل.					
	يتم الإفصاح عن البنود التالية لكل صنف من أصناف الأصول الثابتة:					
٥٢-	أ- أساس القياس المستخدم لتحديد إجمالي تكلفة الأصل.					
٥٣-	ب- طريقة الاستهلاك المستخدمة.					
٥٤-	ج- العمر الإنتاجي أو معدل الاستهلاك.					
٥٥-	د- إجمالي مبلغ الأصل لكل صنف.					
٥٦-	هـ- مجمع الاستهلاك لكل صنف.					
٥٧-	و- الإضافات في قيمة الأصل خلال العام.					
٥٨-	ز- الإضافات على الاستهلاك خلال العام.					
٥٩-	ح- الإستبعادات من قيمة الأصل خلال العام.					
٦٠-	ط- الإستبعادات في قيمة الاستهلاك خلال العام.					
٦١-	ي- استهلاك الأصل خلال العام.					
٦٢-	ك- صافي القيمة الدفترية للأصل (تكلفة الأصل - مجمع الإهلاك).					
٦٣-	ل- وجود قيود على ملكية الأصل.					
٦٤-	م- الضمانات المقدمة للالتزامات الناشئة عن الاقتراض لتمويل شراء الأصل.					
٦٥-	ن- السياسة المحاسبية المتعلقة بالتكاليف المقدره لترميم موقع الأصول بعد إزالتها.					
٦٦-	يتم تصنيف الأصول الثابتة التي من نفس النوع في مجموعات متجانسة.					

الرقم	العبارات	موافق إلى حد كبير جداً	موافق إلى حد كبير	موافق إلى حد متوسط	موافق إلى حد قليل	موافق إلى حد قليل جداً
	فيما يتعلق بإعادة تقييم الأصول الثابتة فإنه يتم الإفصاح عما يلي:					
٦٧-	الأساس المستخدم لإعادة تقييم الأصول.					
٦٨-	تاريخ تنفيذ إعادة التقييم.					
٦٩-	يتم الإفصاح عن الأصول الثابتة المتوقفة عن العمل مؤقتاً.					
٧٠-	يتم الإفصاح عن المبلغ الإجمالي لقيمة الأصول المستهلكة بالكامل والتي ما تزال قيد الاستخدام.					
٧١-	يتم الإفصاح عن المبلغ المسجل بقيمة الأصول الموقوفة عن العمل بانتظار بيعها.					

القسم الثالث

الرجاء وضع إشارة (✓) أمام درجة الموافقة التي ترونها مناسبة لوجود كل من الصعوبات التالية إذا كنتم ترون أنها تحد من التزام الشركات بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة:

الرقم	الصعوبات	موافق إلى حد كبير جداً	موافق إلى حد كبير	موافق إلى حد متوسط	موافق إلى حد قليل	موافق إلى حد قليل جداً
٧٢-	عدم توفر الكادر المحاسبي المؤهل.					
٧٣-	صعوبة فهم وتفسير متطلبات المعيار.					
٧٤-	ضعف ميل الإدارة نحو تطبيق المعيار بغرض تحسين المركز المالي.					
٧٥-	تجاهل بعض بنود الاعتراف والقياس والإفصاح نظراً لعدم أهميتها وتأثيرها على القوائم المالية.					
٧٦-	عدم إشارة مدققي الحسابات في تقاريرهم لمدى التزام الشركة بمتطلبات المعيار.					
٧٧-	ندرة الموارد المادية اللازمة للإفصاح عن الأصول الثابتة بما يتماشى مع متطلبات المعيار.					
٧٨-	ضعف برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلبات المعايير.					

مع جزيل شكرنا وعظيم تقديركم

الباحثان

The Extent of the Jordanian Industrial Corporations Compliance with International Accounting Standard No. Sixteen for the Property, Plant, and Equipment

Waleed Zakaria Seiam

Associate Professor

College of Economics and Administrative Sciences

The Hashemite University, Zarqa

and

Adel Mohammad Saree

Lecturer

College of Economics and Administrative Sciences

AAl-Bait University, Jordan

Abstract. This study aims to measure the extent of compliance of Jordanian industrial corporations in applying the rules of the International Accounting Standard (IAS) No. sixteen, related to property, plant, and equipment. It also tries to determine the relationship between the extent of compliance to IAS 16 and the companies net fixed assets, net annual sales, qualifications, years of experience of accounting staff at these companies. It also defines the difficulties that limit the implementation of IAS 16, related to fixed assets.

To achieve these objectives, the researchers designed a questionnaire, where 81 questionnaires were distributed. 63 questionnaires were returned and subject for analysis, with a response rate of 77.8%.

After analyzing data of the study and testing its hypotheses, the following results were concluded:

- * Jordanian industrial corporations do comply with IAS 16, related to fixed assets, as of: recognition, measurement, components of fixed assets.
- * There is no significant statistical relationship between the extent of compliance of the Jordanian industrial corporations with IAS 16 rules, and their net of fixed assets, net sales, and qualifications, and years of experience of accounting staff at those companies.
- * There are some difficulties facing the Jordanian industrial corporations that limit applying the rules of IAS 16, i.e., auditors do not refer to the extent of compliance of the Jordanian industrial corporations with the requirements of IAS 16. & deficiency of accounting teaching program in submitting the requirements of international accounting standards.